«زين» تتفاوض للاستحواذ على «سويفتل»

قالت شركة الاتصالات المتنقلة «زين» إنها تجري محادثات مبدئية مع شركة سويفتل، بينما تدرس جميع الفرص المتاحة في قطاعات تعزز عمليات التسويق والتوزيع في السوق الكويتية.
وقالت «زين» في بيان على موقع البورصة أمس، انها «في طور المفاوضات المبدئية مع شركة سويفتل بإدارة السادة طبارة بخصوص هذا الشأن».
وكان الرئيس التنفيذي لـ «زين» بدر ناصر الخرافي قد ذكر أواخر أغسطس الماضي، أن الشركة أبرمت اتفاق تسهيلات مؤخرا لدعم سيولة المجموعة وملاءتها المالية، لاستكشاف المزيد من الفرص.

MUFG: الجزر الكويتية ستتفوق على المناطق الاقتصادية المنافسة في المنطقة

الاستثمارات الصينية عينها على الكويت

محمود عيسى

قالت مجموعة MUFG المصرفية اليابانية ان الكويت أصبحت قبلة للاستثمارات القادمة من شرق آسيا إلى منطقة الشرق الأوسط خاصة الاستثمارات الصينية، التي تعمل على إعادة توجه الصين الاستراتيجي المتزايد نحو المنطقة.

وأرجعت المجموعة المصرفية اليابانية توقعاتها والتي نشرتها في تقريرها الأسبوعي عن منطقة الشرق الأوسط إلى مجموعة من العوامل أبرزها:

ـ الكويت تعد شريكا رئيسيا للصين في مبادرة الحزام والطريق التجارية
ـ القوة المالية للكويت في ظل ميزانية عامة ضخمة للدولة واحتياطيات حكومية
ـ الكويت شريك إقليمي محايد له دور محوري في المنطقة
ـ الإنفاق الرأسمالي الضخم الذي أعلنت عنه الكويت ضمن استراتيجية الكويت 2035

وأشارت المجموعة اليابانية إلى انه وفي ضوء التأثير الإقليمي المتنامي للصين بعد تشكيل «الشراكة الإستراتيجية» بينها وبين الكويت، أصبحت الكويت نقطة محورية للصين للعديد من الأسباب الجيوسياسية والاقتصادية الإقليمية على السواء فيما يتعلق بمبادرة الحزام والطريق الصينية. ومن الناحية الجيوسياسية، تعتبر الصين الكويت شريكا إقليميا محايدا مهما يتمتع بقوة كبيرة بالنظر إلى قوة الميزانية العامة للدولة وضخامة الاحتياطيات من العملات الأجنبية والودائع الحكومية وصندوق الثروة السيادية بما يصل إلى 651 مليار دولار أو حوالي 480,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وانتهت المجموعة المصرفية اليابانية الى القول ان من المحتمل أن تتركز الاستثمارات الصينية المستقبلية في الكويت على مجالات الطاقة والبنية التحتية والتجارة والتمويل، وان اهتمام الكويت بزيادة الاستثمارات الصينية يتناغم والجهود الصينية للمضي قدما في مبادرة الحزام والطريق.

وعلى المدى البعيد، يمكن أن تؤدي مشاريع الإنفاق الرأسمالي واسعة النطاق التي تم الكشف عنها مؤخرا في إطار إستراتيجية «الكويت الجديدة 2035» ومنها المنطقة الاقتصادية المتكاملة في خمس جزر كويتية، إلى منافسة قوية مع كافة المناطق الاقتصادية القائمة والصاعدة المخطط لها في المنطقة وأن الكويت سيكون لها قوة أكبر من منافسيها في المنطقة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخصوصا اذا أخذنا في الاعتبار السيولة الوفيرة لدى الصين.

الجزر الكويتية

كانت الكويت قد أعلنت ضمن رؤيتها كويت جديدة 2035 عن إنفاق ما يصل إلى 112 مليار دولار لتطوير الجزر الكويتية وأبرزها وربة، وبوبيان، وفيلكا، ومسكان، وعوهة، وستكون هناك منطقة متعددة المجالات بمنزلة بوابة اقتصادية وثقافية لمنطقة شمال الخليج والكويت.

وتمتد الجزر الكويتية على آلاف الكيلومترات المربعة، والقريبة من مشروع «مدينة الحرير» الذي تنشئه الكويت في منطقة «الصبية»، على مساحة تقدر بـ 250 كيلومترا مربعا، ومن المتوقع أن يستغرق تشييدها 25 عاما بكلفة تقدر بنحو 86 مليار دولار، والذي يعتبر مقدمة مشاريع «كويت 2035» بل أضخم مشروع واجهة بحرية من شأنه وضع البلاد على الخريطة الاقتصادية والاستثمارية والسياحية في العالم.

ومن المتوقع أن توفر الجزر الكويتية 35 مليار دولار قيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي سنويا، إضافة إلى توفير نحو 200 ألف وظيفة، وذلك حسب دراسة أولية تم الإعلان عن بعض نتائجها في ملتقى الكويت للاستثمار مارس الماضي.

الاستثمارات الصينية ستركز على الطاقة والبنية التحتية والتجارة والتمويل

651 مليار دولار احتياطي الصندوق السيادي الكويتي والودائع الحكومية بالبنوك

لديها استثمارات بقطاعات الاتصالات والطاقة والنقل

تعويم الجنيه السوداني.. فرصة للإفراج عن أرباح الشركات والبنوك الكويتية

محمود فاروق

تترقب الشركات الكويتية المستثمرة في السودان التغيرات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد هناك بعد أن بدأت أولى خطوات التعويم الجزئي للجنيه أمس ما أدى الى انخفاض سعر صرف الجنيه 64٪ ليصل إلى 47,5 جنيها مقابل الدولار مقارنة بمستويات 29 جنيها أول من أمس السبت.

وتؤثر تلك القرارات الاقتصادية الحادة على الاستثمارات الأجنبية في السودان بشكل كبير ما بين تفاؤل بوضع أفضل في ظل تعويم العملة وضمان خروج أرباح الشركات الأجنبية وبين تأثر تلك الشركات بالانخفاض الكبير للعملة.

فيما تأتي تلك القرارات بعد تفاؤل كبير شهده السوق السوداني والمستثمرين الأجانب هناك في أكتوبر من 2017 بعد رفع العقوبات الأميركية وهو ما تبخر سريعا بعد تعثر الاقتصاد واستمرار تدهور سعر صرف العملة المحلية.

وبحسب بيانات سودانية رسمية فإن الكويت تحتل المرتبة الثالثة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان بقيمة 7 مليارات دولار، فيما نفذت الكويت 57 مشروعا بقيمة تفوق الـ 2,9 مليار دولار في 2016.

وتتأثر الشركات والبنوك الكويتية العاملة في السودان بتلك القرارات الاقتصادية والتغيرات الدراماتيكية التي يشهدها الاقتصاد هناك، وأبرزها:

«زين»

تمتلك مجموعة زين الكويتية كامل اسهم شركة زين السودان والتي تحقق أرباحا سنوية وصلت الى 27,3 مليون دينار (90 مليون دولار) في 2016 ما يمثل قرابة 19٪ من صافي أرباح المجموعة والتي تخطت 150 مليون دينار.

بنك بوبيان

يمتلك بنك بوبيان نحو 21,67٪ في بنك المال المتحد، وتعود ملكية بوبيان في هذا البنك إلى عام 2006 وحقق البنك السوداني أرباحا وصلت الى 129 مليون جنيه سوداني (ما يعادل 20 مليون دولار) خلال السنوات الثلاث الماضية، فيما تبلغ إيرادات آخر عامين لبنك المال المتحد السوداني قرابة 287 مليون جنيه سوداني (ما يعادل 43 مليون دولار).

وبحسب مصادر مصرفية فمن المرجح ان يدرس «بوبيان» التخارج من بنك المال المتحد، وذلك لسببين الأول: عدم تحصيل عائد مغر على هذا الاستثمار، والثاني ان استراتيجية البنك لا تتماشى مع هذه النوعية من الاستثمار.

بيت التمويل الكويتي

ويمتلك بيت التمويل الكويتي استثمارات استراتيجية في السودان وهي:

1 ـ امتلاك 53٪ من أسهم مجموعة عارف الاستثمارية والتي تمتلك حصة في بنك المال المتحد و50٪ من الشركة السودانية للنقل النهري وحصة بشركة هيليج التي تستثمر في خدمات البترول.

2 ـ امتلاك 96,2٪ من شركة بيت الطاقة القابضة والتي تملك 50٪ من شركة الدينير بتروليوم انترشيونال. بالإضافة الى 50٪ من شركة مجموعة المصادر للتنمية.

وكان البنك المركزي السوداني قد اعلن عن تشكيل لجنة لتحديد سعر الصرف بشكل يومي تقوم بالاعلان عنه بدءا من الأحد 7 أكتوبر في إطار تعويم جزئي بعدما وصل سعر الصرف في السوق السوداء 45 جنيه الأسبوع الماضي. ويعد الخفض الذي شهده الجنيه السوداني أمس ثالث مرة يخفض فيها المركزي قيمة الجنيه منذ يناير الماضي.

وجاء القرار الاحد بعد أسابيع من تشكيل الرئيس السوداني عمر البشير حكومة جديدة، معتبرا أن الحكومة السابقة فشلت في معالجة الأزمة الاقتصادية.

ويعاني السودان نقصا في العملات الأجنبية منذ انفصال جنوب السودان عنه العام 2011 وخسارته عائدات النفط.

وتضاءلت الآمال في حصول انتعاش اقتصادي عقب رفع واشنطن عقوباتها الاقتصادية عن السودان في أكتوبر 2017 بعدما فرضتها طوال نحو عقدين.

مرونة متوقعة بخروج أرباح تجمدت على مدار سنوات للاستثمارات الكويتية في السودان

64 ٪ تراجعاً بسعر الصرف الرسمي للجنيه السوداني في ساعات إلى 47,5 مقابل الدولار

بإنفاق 2,5 مليار دولار خلال الفترة 2008ـ2017

الكويت الثاني بالمنطقة بتأمين صادراتها واستثماراتها بالخارج

مصطفى صالح

حلّت الكويت بالمركز الثاني على مستوى المنطقة من حيث قيمة عقود التأمينات والضمان للدول المصدرة للاستثمار والسلع بقيمة بلغت 2,5 مليار دولار في 10 سنوات خلال الفترة 2008ـ2017 بعد السعودية التي احتلت المركز الأول متصدرة القائمة بقيمة 3,4 مليارات دولار خلال الفترة نفسها وذلك حسب التقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

واحتلت الامارات المركز الثالث بعقود بقيمة تفوق المليار دولار بقليل خلال الفترة نفسها، فيما حلت باقي الدول بقيم أقل من مليار دولار.

واستحوذت الكويت على 20٪ من اجمالي قيمة العقود التي وقعتها الدول المصدرة للاستثمارات والسلع التي تمت لتأمين الاستثمارات والصادرات الاجنبية الى دول المنطقة خلال السنوات العشر الماضية والصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فيما استحوذت السعودية على 27٪ والامارات على 8,1٪ وتونس على 7,1٪. أما على صعيد الدول التي تستقبل استثمارات وسلعا مستوردة فحلت الكويت في المركز الـ11 على مستوى المنطقة بعقود تأمينية تصل الى 432 مليون دولار واستحوذت الكويت على 3,4٪ من اجمالي قيمة محفظة عقود الضمان للمؤسسة حسب الدول المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع خلال السنوات العشرة الماضية.

وعلى صعيد قيمة العقود والالتزامات السارية والقائمة بنهاية العام الماضي، فقد احتلت الكويت المركز 13 على مستوى المنطقة بقيمة عقود وصلت الى 3,3 ملايين دولار استحوذت بها على اقل من 1٪ من اجمالي قيمة العقود السارية بالمنطقة. وتأتي اهمية التأمينات على الاستثمارات والواردات والصادرات السلعية بالتزامن مع ارتفاع مخاطر إنجاز المعاملات التجارية نتيجة التوترات السياسية والازمات الاقتصادية المتكررة في عدد متزايد من مناطق العالم ما زاد حاجة اطراف التعاملات الدولية لنقل المخاطر الى جهات متخصصة تقدم خدمة التأمين لعمليات التجارة والاستثمار والتمويل ضد المخاطر التجارية والسياسية.

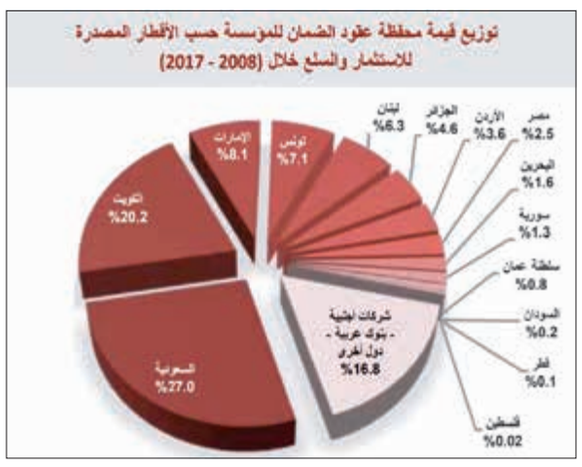

عقارات لندن.. أسعار متباينة بين العاصمة وضواحيها

العربية.نت: اختلفت صورة الاستثمار العقاري في بريطانيا في السنوات الأخيرة، فرفع الضرائب على العقارات الفاخرة وفرض رسوم على شراء المنزل الثاني وحالة عدم اليقين المرتبطة بالـ «Brexit» جميعها عوامل أثرت على ثقة المستثمرين في العقارات البريطانية، وضغطت على الأسعار بشكل عام. ولكن بعض المناطق البريطانية شهدت ارتفاعا في الأسعار مقابل ضغط من عقارات لندن. فبعد بلوغ أسعار المنازل ذروتها بداية 2016 بوتيرة نمو سنوية بـ 14,8٪، هدأت سوق الإسكان في لندن مع تباطؤ نمو أسعار المنازل وتقلص عدد الصفقات.

وتراجعت الأسعار بالشكل الأقوى وسط لندن، حيث سجلت أسعار المنازل بمدينة لندن «city» الهبوط الأكبر، بـ 18,7٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. ولكن الصورة لم تكن سلبية في جميع أنحاء لندن، لاسيما في الضواحي، فبعض المناطق شهدت ارتفاعا بأسعار منازلها مثل ضاحية Waltham Forest في شمال شرق لندن التي شهدت ارتفاعات بـ 5٪.

حتى بعض المناطق شهدت قفزة بأكثر من 10٪، مثل Kesignton and Chelsea وهي رابع أكثر منطقة إنجليزية من حيث الكثافة السكانية وهي شهدت قفزة في أسعار المنازل بـ 14,8٪ وفي منطقة Kesignton and Chelsea مثلا يصل متوسط أسعار المنازل إلى 1,5 مليون باوند، أما في «ساوثوورك» فحوالي نصف مليون وbarking وDagenham حوالي 300 ألف جنيه.